الأكاديمية العربية الدولية

كلية إدارة الأعمال/تخصص محاسبة

رقم الجلوس : 200097

# أثر تطبيق مبادئ الصيرفة الإسلامية على ربحية البنوك

دراسة مقدمة لنيل درجة البكالوريوس في تخصص المحاسبة

إعداد الطالب:

حسام مازن طيبة

للعام 2022/2021

# بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الواحد الذي ليس كمثله شيء، الذى عمت بحكمته الوجود، ونشهد أنه لا اله إلا هو وحده لا شريك له

له الحمد وله الملك وهو الغفور الودود،

وعد سبحانه وتعالى من اطاعه بالعزة، كما توعد من عصاه بجهنم، اما بعد فاني أقدم لسيادتكم هذا البحث المتخصص بكالوريوس (المحاسبة)

موضوع (البنوك الإسلامية والتقليدية) ....

راجين من المولى تعالى أن يحصل البحث على اعجابكم وان نكون عند حسن ظنكم بنا إن شاء الله، كما نرجو من الله ان يكون وفقنا لتقديم المعلومات الكافية الخاصة بدراسة ومناقشة هذا الموضوع، وفى انتظار تقييمكم وملاحظاتكم من اجل تطوير هذا البحث الى أفضل وأحسن حال، ونشكركم على سعة صدركم....

أتقدم باسمي بجزيل الشكر لأعضاء والكادر التدريسي في الاكاديمية العربية الدولية بتفضلهم بقبول هذه الرسالة والحكم عليها بشكل نهائي

كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان الى كل من قدم لنا يد العون والمساعدة.

سائلين الله عز وجل ان يجزيهم عنا كل خير

تقدمة الطالب : حسام مازن طيبة

. سوريا

مقدمة

تعتبر البنوك باختلاف أنواعها الدعامة الأساسية لأي جهاز مصرفي وطريق نحو الخوض في مجال النظام المصرفي الذي يشمل مجمل المؤسسات المصرفية وما تحمله من شتى الأنظمة والقوانين. فالبنوك هي ركيزة جد مهمة لسير النشاط الاقتصادي لدولة ما مهما كانت الاعتبارات التي تحملها في جعبتها. حيث يعتبر تحقيق الأرباح وتعظيمها أحد الأهداف الأساسية إذا لم يكن الهدف الأساسين التي تسعي إليه البنوك التقليدية والإسلامية إذا أن تحقيق مثل هذه الأرباح يمكنها من المحافظة على استمراريتها وبقائها وتدعيم مركزها المالي، وزيادة حقوق ملكيتها وتعزيز ملاءتها وسيولتها مما تزيد من قدرتها على مواجهة الأخطار والالتزامات التي تواجهها وذلك خلافا للخسائر التي تؤدي إلى تردي أوضاع المصارف المالية وتأكل حقوق ملكيتها وتعرضها للعسر المالي والتعثر مما قد يقضي إلى تصفيتها.

وتعد الربحية هدفا أساسيا لجميع المؤسسات المالية وامرأ ضروريا لبقائها واستمرارها، فهي أحد أهم المصادر الرئيسية لتوليد رأس المال، حيث أنها تعمل على زيادة ثقة أصحاب الودائع بالمصرف والمستثمرين المرتقبين وتشجيع أصحاب رؤوس الأموال على الاكتتاب في المصرف بالإضافة إلى أنها تستخدم كمقياس لأداء إدارة المصرف حيث تعطي مؤشرات قوية للجهات الرقابية بان المصرف يشير في الاتجاه الصحيح، فهي تعطي فكرة عامة عن مدى كفاية هذا المصرف في إدارة مشاريعه. وتلعب البنوك التقليدية والإسلامية دور الوساطة المالية بين أصحاب العجز وأصحاب الفائض في الموارد المالية، إلا أن نشاط البنوك التقليدية يقوم على أساس نظام سعر الفائدة سواء في استقطاب أموال المودعين أو عند منح تمويلات للمستثمرين، ولكن البنوك الإسلامية ترتكز على قواعد نظام المشاركة المستمدة من أسس المعاملات المالية في الشريعة الإسلامية ولا تتعامل بالفائدة أخذا ولا عطاء.

وأن المصارف الاسلامية جزء لا يتجزأ من النظام المصرفي العالمي، فالمصارف ان كانت تقليدية او اسلامية تلعب دورا مهما في الحياة الاقتصادية، فهي اساس النظام الاقتصادي الحديث. والمصارف الاسلامية اعضاء في العائلة المصرفية المحلية والدولية ولا يحول دون ذلك اختلاف طبيعة المصارف الاسلامية واتصافها بسمات مميزة تنفرد بها عن المصارف الاخرى وجاءت هذه السمات تلبية لرغبة المتعاملين معها من سكان العالم العربي والاسلامي والذين يؤمنون بتحريم الربا، وهذا لايعني انها السمة الوحيدة للمصارف الاسلامية، فالفكر المتطور وادائها لعملياتها واستنباطها دائما اساليب وادوات جديدة في

التمويل يأتي في اطار تطوير العمل المصرفي مما جعلها ذات قدرة كبيرة على جمع المدخرات من الفئات جميعها، كما ان الاستثمار المباشر ( طويل او متوسط المدى الذي تنتهجه المصارف الاسلامية يلعب دورا هاما في النشاط الاقتصادي وعملية التنمية مما جعل لها اهمية كبرى في عملية تنمية الدول النامية. فالمصارف التقليدية تنتهج الاستثمار قصير المدى لما له من ربحية عالية وسريعة مما اعطى ميزة اكبر للمصارف الاسلامية في عملية البناء والتنمية.

ونظرا للأهمية التي تكتسيها الميزانية في البنوك، زادت الحاجة لاستعمالها في حساب المؤشرات المالية ومن أهمها مؤشرات العائد على حقوق الملكية والأصول ونصيب السهم من توزيعات الأرباح التي تلعب دورا كبيرا في تقييم أداء البنوك، وذلك من خلال مقارنتها بقيم مرجعية أو مقارنتها ببنوك أخرى

وبما ان تقييم الربحية يعتبر من الضمانات الأساسية واللازمة لنمو واستمرار المصارف عامة والاسلامية خاصة .لذلك قمنا بدراسة تطبيقية على القوائم المالية للبنوك العاملة في الوطن العربي باعتبار ان القوائم المالية تعد مدخلات لعمليات التحليل المالي وهي في الوقت نفسه بمثابة المخرجات للنظام المحاسبي .لذلك كان من الضروري دراسة القوائم وتحليلها وتفسيرها .لتكون اكثر فائدة لاتخاذ القرارات .وبما يساعد في تقييم اثر تطبيق مبادئ الصرفة على ربحية البنوك .ومن ثم تقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات على ضوء الدراسة التطبيقية والنتائج التي تم التوصل اليها .

## أهمية البحث:

تتجلى أهمية موضوع بحثنا في تقييم أداء البنوك التقليدية والإسلامية من خلال دراسة الربحية ولما له من أهمية في الهيكل المصرفي، ولأجل إظهار تحديات البنوك الإسلامية النشطة في بيئة تقليدية، استخدمنا مؤشرات العائد على الأصول وحقوق الملكية و رأس المال لإظهار هذا الغرض وبناء على هذا اخترنا هذا الموضوع:

**أثر تطبيق مبادئ الصيرفة الإسلامية على ربحية البنوك**

## أهداف البحث:

1-تحديد مدى الاختلاف في العوائد المحققة على الأصول في كل من البنوك التقليدية والإسلامية.

2-تحديد مدى الاختلاف في العوائد المحققة على حقوق الملكية في كل من البنوك التقليدية والإسلامية.

3-تحديد مدى الاختلاف في العوائد المحققة على رأس المال في كل من البنوك التقليدية والإسلامية.

## مشكلة البحث:

يحاول البحث الإجابة على التساؤلات التالية:

1.هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في العائد على الأصول المتحقق بين البنوك التقليدية الإسلامية.

2. هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في العائد على حقوق الملكية المتحقق بين البنوك التقليدية الإسلامية.

3. هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في العائد على رأس المال المتحقق بين البنوك التقليدية الإسلامية.

## فروض البحث:

1.لايوجد فروق ذات دلالة إحصائية في العائد على الأصول المتحقق بين البنوك التقليدية والإسلامية.

2. لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في العائد على حقوق الملكية المتحقق بين البنوك التقليدية والإسلامية.

3. لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في العائد على رأس المال المتحقق بين البنوك التقليدية والإسلامية.

## منهجية البحث:

بقصد الوصول إلى النتائج المرجوة، والإجابة على الأسئلة المطروحة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال مراجعة الكتب والمراجع العلمية فيما يتعلق بالبنوك التقليدية والاسلامية لبناء الجانب النظري ،وتم جمع البيانات فعلية لعدد من البنوك الإسلامية والتقليدية العاملة في الوطن العربي لبناء الجانب التطبيقي .

وتم الاعتماد على المتاح من مصادر علمية مختلفة من دراسات وكتب وبحوث ومصادر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)

المتعلقة بالمفاهيم العامة حول البنوك التقليدية والإسلامية

**حدود البحث :**

الحدود الزمنية : حيث تم دراسة القوائم المالية للبنوك الإسلامية والتقليدية لمدة عام واحد عن الستة المالية المنتهية 2018/12/31 ، وذلك لعدم توفر البيانات الخاصة لسنة 2019 لأغلب البنوك .

الحدود الموضوعية : اقتصرت الدراسة على البنوك الإسلامية والتقليدية العاملة في الوطن العربي

**هيكل البحث:**

من أجل الإحاطة بجوانب الموضوع، والإجابة على إشكالية الدراسة قسمنا البحث كما يلي:

اهتم الفصل الأول بالأدبيات النظرية المتعلقة بالبنوك التقليدية فتم تقسيمه لثلاث مباحث **المبحث الأول كان بعنوان:**

مفاهيم عامة حول البنوك التقليدية

**المبحث الثاني:** مصادر واستخدامات البنوك التقليدية.

**المبحث الثالث:** المؤشرات المستخدمة في قياس عائد البنوك التقليدية.

واهتم الفصل الثاني بالأدبيات المتعلقة بالبنوك الاسلامية وتم تقسيمه الى ثلاث مباحث:

**المبحث الاول:** مفاهيم عامة حول البنوك الاسلامية

**المبحث الثاني:** مصادر واستخدامات البنوك الاسلامية

**المبحث الثالث:** المؤشرات المستخدمة في قياس عائد البنوك الاسلامية.

في حين تعرض الفصل الثالث إلى الدراسة التطبيقية التي تم تقسيمها إلى مبحثين.

**المبحث الأول:** مجتمع وعينة الدراسة.

والذي تم فيه دراسة القوائم المالية للبنوك العاملة في الوطن العربي والمؤشرات المستخدمة، وكذلك البرامج المستخدمة في الدراسة.

**المبحث الثاني:** الأساليب الإحصائية المستخدمة.

والذي حاولنا فيه المقارنة بين ربحية البنوك التقليدية والاسلامية في البنوك وبيان إثر تطبيق مبادئ الصيرفة الإسلامية على ربحية البنوك

**المبحث الثالث:** تحليل البيانات واختبار الفرضيات.

**الخاتمة:** التي سيتم فيها استعراض ما توصلنا له من نتائج، وتوصيات.

# الفصـــل الأول

## النظرية المتعلقة بالبنوك التقليدية

**الادبيات النظرية المتعلقة بالبنوك التقليدية:**

تسعى البنوك التقليدية إلى توجيه الاستثمار إلى المصادر التي تحقيق أقصى عائد ممكن بحث يتمكن البنك من سداد مختلف التزاماته ولتكوين قدر كافي من الاحتياطات بالإضافة إلى توزيع جزء من الأرباح الناتجة على أصاحب رأس المال، بإضافة إلى كون المعيار الأساسي لمدى كفاءة إدارة البنوك هو حجم الأرباح التي يحققها، والبنوك بشكل عام ما هي إلا مؤسسات مالية هدفها الرئيسي تحقيق أكبر قدر من الأرباح بأقل تكلفة ممكنة.

### المبحث الأول: مفاهيم عامة حول البنوك التقليدية:

**اولاً: نشأة وتطور البنوك:**

منذ بداية ظهور المجتمعات الإنسانية، ظهرت الحاجة إلى تبادل السلع والخدمات بين أفراد هذه المجتمعات، وكانت المقايضة هي الوسيلة الأولى في هذا التبادل، ولكن نظام المقايضة لم يكن ملائما حتى في النظام الاقتصادي البدائي، فكان التحول التدريجي لنظام النقود المعدنية وسبائك الذهبية والفضة، ولتخفيض مخاطر السرقة كانت الحاجة لوجود محلات الصاغة لحمايتها من خلال الإيداع والحفظ. ولكن أدى انتشار التعامل بخليط من العملات المعدنية المختلفة الوزن والمعيار في مراكز التجارة والأسواق في أوروبا إلى ظهور الصيارفة الدين يقومون بأدوار تلقي أموال التجار لديهم كودائع وإصدار شهادات ملكية بالقيمة الاسمية للمبلغ المودع وفي نصف الثاني من القرن السابع عشر تفشى تلاعب الصيارفة بالصكوك، فظهرت حاجة الدولة لتأسيس المصارف العامة. (شيخ عثمان، 2009، ص51).

فتم تأسيس أول بنك في مدينة البندقية بإيطاليا سنة 1157، وبعد ذلك أنشئ بنك ريالتو سنة 1587ويعد هذا المصرف أول مصرف منظم، يعد القرن السادس عشر ميلادي البداية الفعلية والصحيحة لنشأة المصارف الحديثة فقد أنشئ في سنة 1609بنك أمستردام بهولندا وفي سنة 1800بنك فرنسا، والبنك الأهلي المصري في سنة 1898 (**الفضلي**، 2007، ص23).

أصبح العمل الحديث للمصارف هو الإقراض من ودائع العملاء الذين هم بحاجة للاقتراض بعد تقديمهم ضمانات كافية مقابل فائدة ويقوم المصرف بهذه المهمة مادام مركزه المالي يسمح له بالوفاء بمطالب المودعين، وأصبحت تقوم أيضا بتقديم قروض من الودائع ليس لها وجود عندها، فأصبحت تخلق هذه الودائع (**شيخ عثمان**، 2009، ص71).

**ثانياً: تعريف البنوك:**

من الصعب إيجاد تعريف دقيق يحدد لنا مفهوم البنك نظرا لاختلاف القوانين والأنظمة التي تتباين من بلد إلى أخر إضافة إلى تعدد الوظائف التي يقوم بها البنك ومن بين هذه التعاريف نذكر : (شيخ عثمان،2007، ص71).

**أ/التعريف القانوني للبنك:**

التعريف الذي نأخذ به هو التعريف الذي أورده المشرع الجزائري المتعلق بقانون النقد والقرض الذي ينص على ان:"البنك هو شخصية اعتبارية تمتهن بصفة دائمة كل وظائف البنوك من استقبال الودائع، منح القروض و توفير وسائل الدفع وتسييرها" (قانون النقد والقرض الجزائري، المادة114).

**ب/<u>التعريف</u> الاقتصادي للبنك:**

يقصد بالبنوك بصفة عامة المؤسسات التي من اختصاصها وأغراض تأسيسها قبول الودائع من العملاء وتنفيذ أوامرهم المتعلقة بحساباتهم وصرف وتحصيل وإصدار الشيكات, وكذلك منح القروض,خصم الأوراق التجارية وفتح الحسابات الجارية وتشغيلها.فكلمة بنك) Banc,

Banque( مشتقة من الكلمة الإيطالية Banco و تعني مصطبة (**banc** ) وكان يقصد بها في البدء المصطبة التي يجلس عليه الطرفين لتحويل العملة، وفي النهاية أصبح يقصد بها المكان الذي توجد فيه تلك المنضدة وتجري فيها لمتاجرة بالنقود (القزويني، 1992، ص24-25).

كما يعتبر منشأة مهمتها الاساسية جمع واستقطاب النقود بهدف اعادة إقراضها لآخرين وفق أسس معينة أو استثمارها في أوراق مالي محددة (الشماع، 1975، ص3).

كما يمكن القول إن موضوعها الأساسي أن تستعمل لحسابها الخاص بعملية تسليف الأموال التي تتلقاها من الجمهور. (الصلح، والنص، 1989، ص13).

و بالتالي هو مكان التقاء عرض الأموال بالطلب عليها، بمعنى أن المصارف تعمل كأوعية تتجمع فيها الأموال والمدخرات ليعاد إقراضها إلى من يستطيع ويرغب في الاستفادة و إفادة المجتمع منها عن طريق استثمارها (رمضان، وجودة، 2003، ص3).

ففي الولايات المتحدة الأمريكية يقوم المصرف بهذه الاعمال بعد حصوله على تصريح للقيام بأعمال المصارف سواء حصلت على هذا التصريح من الحكومة المركزية أو من حكومة الولية التي تباشر فيها نشاطها. (عبدالله، 2003، ص15).

ومن خلال ما سبق يمكننا أن نستخلص التعريف التالي:

" البنك هو مؤسسة مالية نقدية رسمية وظيفتها جمع الودائع و منح القروض و تسهيل وسائل الدفع، حيث تلعب دورا هاما في الوساطة المالية".

**ثالثاً: وظائف البنوك:**

لقد اتفقت جميع التعاريف على أن البنك هو المؤسسة المالية التي تجمع الودائع من عملائها لتمنحها في شكل قروض مقابل معدل فائدة، من خلال هذه العملية فهي تساهم في خلق نقود جديدة هي "نقود الودائع "، ومن هذا التعريف الأخير يمكن استخلاص وظائف البنوك الأساسية من خلال دوره في الوساطة المالية، جمع الودائع، خلق النقود ومنح القروض.

**3.1. الوساطة المالية:**

الوساطة المالية هي تلك الهيئات التي تسمح بتحويل علاقة التمويل المباشرة بين المقرضين والمقترضين المحتملين إلى علاقة غير مباشرة، فهي تخلق قناة جديدة تمر عبرها الأموال من

أصحاب الفائض المالي الى أصحاب العجز المالي، من خلال تعبئة الادخار ( الفوائض المالية ) من الأفراد و المؤسسات، و منحها على شكل قروض لأصحاب العجز ات المال .وتعتبر الوساطة المالية من أهم الوظائف البنكية فهي بالإضافة إلى تسهيل الجمع بين طرفين متناقضين من حيث السيولة و الربحية والمخاطر تعتبر صانعة التمويل، والوساطة المالية بالنسبة لجميع أطراف العلاقة. (كريمة، 2001، ص6).

**3.2. جمع الودائع:**

يعتبر جمع الودائع أحد أهم وظائف البنك، و الودائع تمثل الجزء الفائض من مداخيل بعض العائلات والمؤسسات والمحتفظ بها في البنك، وقد تكون لفترات مختلفة ( طويلة ،متوسطة أو قصيرة الأجل ) وتمثل الودائع أهم مورد مالي للبنك الذي بدوره يحولها الى قروض للتمويل.

فالوديعة تعرف على أنها: " كل مايقوم الأفراد والهيئات بوضعه في البنوك بصفة مؤقتة، قصيرة أو طويلة على سبيل الحفظ أو التوظيف و تتجسد هذه الودائع في أغلب الأحيان في شكل نقود قانونية، على الرغم من أنها يمكن أن تأخذ أحيانا أشكالا أخرى (الذهب مثلا...). (لطرش، 2000، ص6).

**3.3. إنشاء النقود:**يعتبر إنشاء أو خلق النقود من أنها من الوظائف البنكية ،" فهي العملية التي يتم بواسطتها انتاج السلعة المستعملة في تداول السلع و الخدمات" (لطرش، 2000، ص39).

فعلى عكس النقود القانونية، فإن نقود الودائع يتم إنشاءها من طرف البنوك التجارية، وهي عبارة عن نقود ائتمانية تظهر من خلال التسجيلات المحاسبية للودائع والقروض، وهي تعكس تداول الأموال باستعمال الشيكات وليس تداولا حقيقيا، وكما هو الحال بالنسبة لإصدار النقود القانوني فإن البنك التجاري لايستطيع إنشاء نقود الودائع إلا إذا تحصل على نوع معين من الأصول، هي النقود القانونية ذاتها، و يحصل على هذه النقود في شكل ودائع متلقاة من الأفراد و التجار و الشركات.....

و يعتمد البنك في ذلك على القاعدة الشهيرة القائلة بأن الودائع تسمح بالإقراض كما أن القروض تخلق الودائع، (لطرش، 2000، ص45).

ومن هذه القاعدة لا يكون البنك التجاري في حاجة إلى منح الوديعة كقرض وإنما يخلق الإئتمان اعتمادا على هذه الوديعة.هذا يمكن البنك التجاري من منح قروض تفوق إلى حد معين الودائع الموجودة.

- تمويل الإسكان الشخصي من خلال الإقراض العقاري ومما يجدر ذكره أن لكل بنك سقف محدد للإقراض في هذا المجال يجب أن لا يتجاوزه.
- المساهمة في خطط التنمية الاقتصادية وهذا يتجاوز بنك الإقراض لأجال قصيرة إلى الإقراض لأجال متوسطة و طويلة الأجل نسبيا.

ويضاف إلى هاتيين المجموعتين من الوظائف الرئيسية للمصارف في المجتمعات التي تأخذ بمبدأ التخطيط المركزي للاقتصاد (الاقتصاد الموجه ) وظائف أخرى أهمها:

- **وظيفة التوزيع Distribution: في** المجتمعات ذات التخطيط الاقتصادي المركزي يتم توزيع كافة الأموال اللازمة للإنتاج والمتولدة من مصادر خارجة عن المشروع نفسه وعن طريق المصرف ويتم ذلك عادة بالطرق الائتمانية ولا توجد أي مؤسسة أخرى غير المصارف تزاول هذا النشاط في ظل ذلك النظام.
- **وظيفة الإشراف والرقابة: Super vision and control** تتولى المصارف في المجتمعات ذات التخطيط المركزي عملية توجيه الأموال المتداولة التي استخدمتها مع متابعة هذه الأموال للتأكد من أنها تستخدم فيما رصدت له من أغراض، وللتأكد من مدى ما حققه استخدامها من أهداف محددة مسبقا للمشروعات التي استخدمته.

**رابعاً: أنواع البنوك:**

**1. من حيث طبيعة النشاط:**

**1.1. البنوك المركزية:** و يعرف البنك المركزي على أنه:" بنك البنوك لأنه يتولى الإشراف و الرقابة على البنوك، و بنك الإصدار لأن له سلطة إصدار نقد الدولة، و بنك الدولة حيث له سلطة إدارة احتياطات الدولة من الذهب و العملات الأجنبية

وتوجيه السياسة النقدية في الدولة (عبدالله، 2003، ص18).

وهو يقف على قمة النظام المصرفي سواء من ناحية الإصدار النقدي أو من ناحية العمليات المصرفية، وهو الإدارة الرئيسية التي تتدخل بها الحكومة لتنفيذ سياستها الإقتصادية.

و غالبا ما نشأت البنوك المركزية كبنوك تجارية، ثم تحولت إلى بنوك عامة تملكها الدولة و يعتبر بنك ريكس السويدي: Bank Rik" أقدم البنوك المركزية غير أن بنك إنكلترا( 1694 ) يعد بنك الإصدار الأول الذي قام بمهام البنك المركزي (القزويني، 1992، ص32).

**1.2.البنوك التجارية:** تمثل البنوك التجارية القسم الأكبر من النظام المصرفي ، وتأتي في الدرجة الثانية في التسلسل بعد البنك المركزية الذي يباشر عليها الرقابة ويؤثر في قدرتها على خلق النقود والودائع، و تتمتع بالشخصية الاعتبارية و ذات استقلالية مالية وتسمى "**بنوك الودائع**" لكونها تقوم بقبول الودائع على اختلاف أنواعها من الأفراد والمؤسسات و " بنوك الإئتمان " لأنها تقدم قروض عن طريق خلق الودائع تطبيقا لمقولة القروض تخلق الودائع " (عبدالله، 2003، ص18).

**1.4. البنوك العقارية:** وتهدف هذه البنوك إلى تمويل قطاع البناء و الإسكان مقابل رهونات عقارية بما أن تمويلها يكون لفترات طويلة الأمد نسبيا نراها تعتمد على مصادر تمويل طويلة الأمد أيضا. (عبدالله، 2003، ص18).

**1.5. البنوك الزراعية:** هي تلك المؤسسات التي تتولى تقديم التسهيلات الإئتمانية والقروض قصيرة الأجل إلى المزارعين و الفلاحين ،و ذلك لدعم أنشطتهم الزراعية بهدف تطوير و تنمية القطاع الزراعي و دعمه لتقديم السلع والخدمات الزراعية. (شوتر، والعمار، 1996، ص182).

**1.6. البنوك وصناديق التوفير:** وهي البنوك والصناديق التي تقبل المدخرات صغيرةالحجم، و تقوم بمنح القروض الصغيرة أيضا لجمهور المتعاملين معها من صغار المدخرين. (الحسيني، والدوري، 2000، ص44).

**2. من حيث شكل الملكية: ( الوضع القانوني )** و تقسم إلى ما يلي: (

2.1. **البنوك العامة:** هي البنوك التي تمتلكها الدولة وتمتلك كامل رأس مالها وتشرف على أعمالها وأنشطتها، ومن امثلتها: البنك الوطني الجزائري، بنك بنك الجزائر الخارجي ،بنك الفلاحة و التنمية الريفية ،القرض الشعبي الوطني...،

**2.2 . البنوك الخاصة:** و تأخذ هذه البنوك شكل الملكية الفردية أو شركات الأشخاص حيث تعود ملكيتها إلى شخص واحد أو عائلة واحدة، أو مجموعة شركاء.

**2.3. البنوك المختلطة:** هي البنوك التي تشترك في إدارتها كلا من الدولة والأفراد أو الهيئات و لكي تحافظ الدولة سيطرتها على هذه البنوك فإنها تعمد إلى امتلاك ½ رأس المال الذي يسمح لها بالإشراف عليها و توجيهها بما ينسجم و السياسة المالية و الإقتصادية للدولة.

**3. من حيث جنسيتها:** (بشارة، دليل المحاسبين، 2006). www.jps-dir.net

**3.1. البنوك الوطنية:** وهي البنوك التي تعود ملكيتها إلى أشخاص طبيعيين أو اعتباريين تابعين للدولة التي تقوم هذه البنوك على أرضها.

**3.2. البنوك الأجنبية:** وهي البنوك التي تعود ملكيتها إلى رعايا دولة أخرى غير الدولة المسجلة فيها هذه البنوك.

**3.3 البنوك الإقليمية:** وهي البنوك التي يشترك في ملكيتها عدد من دول منطقة معينة مثل: صندوق النقد العربي.

**3.4. البنوك والصناديق الدولية:** وهي البنوك و الصناديق المنبثقة عن هيئات دولية كالبنك الدولي و صندوق النقد الدولي.

**4.من حيث تفرعها:**

**4.1. البنوك المفردة:** وهي البنوك ذات المركز الواحد تمارس فيه كافة أنشطتها المصرفية أو تحدد مناطق محددة لفتح الفروع

**4.2. البنوك المتفرعة محليا:** وهي البنوك التي يسمح لها بفتح فروع داخل الدولة ال تحمل جنسيتها.

**4.3.البنوك المتفرعة اقليميا:** وهي تلك البنوك التي تنتشر فروعها ضمن منطقة جغرافية محددة تضم أكثر من بلد واحد.

**4.4. البنوك المتفرعة عالميا:** وهي البنوك الكبيرة المسموح لها بانتشار فروعها في مختلف أنحاء العالم ومن الجدير بالذكر أن نظام المصارف ذات الفروع المنتشرة (محليا واقليميا وعلميا ) هو السائد في معظم بلدان العالم نظرا لما يمتاز به من مرونة في تأدية الخدمات المصرفية المختلفة، و ازدياد الفرص أمامه لاجتياز الأزمات المحلية لاتساع قاعدة عمله و خفض تكاليفه الثابتة و الكلية.

**5. من حيث شرعية العمليات:**

**5.1. بنوك تقليدية ( ربوية ) :**وهي تمثل البنوك التجارية التي تقوم بصفة معتادة بقبول الودائع ومنح القروض مقابل فائدة محددة شرط أن يكون معدل الفائدة على القرض أكبر من معدل الفائدة على الوديعة، لأنه بنوك تهدف إلى تحقيق الربح إلى جانب القيام بجموعة من العمليات من خصم الأوراق التجارية، فتح اعتمادات مستندية، شراء و بيع العملات الأجنبية.....الخ.

وقد عرف القانون رقم ( 03-11 ) المتعلق بالنقد والقرض البنوك التجارية على أنها:

"أشخاص معنوية مهمتها العادية و الرئيسية اجراء العمليات الموصوفة في المواد 66 الى 69 من نفس القانون".

### 5.2. البنوك الإسلامية:

عرفت اتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية في الفقرة الأولى من المادة الخامسة البنوك الإسلامية : « تلك البنوك أو المؤسسات التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاء» ( اتفاقية انشاء الاتحاد الدولي للبنوك، 1997، ص10). وقد يطلق البعض على البنوك الإسلامية اسم البنوك اللاربوية أو البنوك التي لا تتعامل بالفائدة، أو البنوك التي تقوم على أساس مبدأ المشاركة، فيعرف عبد السلام أبو قحف على أنه:

«مؤسسة مالية إسلامية ذات رسالة اقتصادية واجتماعية تعمل في ظل تعاليم الإسلامية، فهو بنك صاحب رسالة وليس مجرد تاجر ، بنك يبحث عن المشروعات الأكثر نفعا وليس الأكثر ربحا ، البنك الإسلامي لا يهدف لمجرد تطبيق نظام مصرفي إسلامي وانما المساهمة في بناء مجتمع إسلامي كامل على أسس عقائدية وأخلاقية واقتصادية أي أنو غيرة على دين الله».(سلطان، وآخرون، 1998، ص53-54).

وقد جاء تعريف للبنك الإسلامي في "اقتصاديات النقود والصيرفة والتجارة الدولية" ل"عبد النعيم محمد مبارك ومحمود يونس" على أنه:«مؤسسة مصرفية هدفها تجميع الأموال والمدخرات من كل من لايرغب في التعامل بالربا (الفائدة) ثم العمل على توظيفها في مجالات النشاط الاقتصادي المختلفة وكذلك توفير الخدمات المصرفية المتنوعة للعملاء بما يتفق مع الشريعة الإسلامية ويحقق دعم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع» (مبارك، ويونس، 1996، ص173).

### مفاهيم حول ربحية البنوك التقليدية:

لتعرف على مفهوم الربحية يجب الوقوف عند التفرقة بين مفهوم الربح والربحية الفرع الأول الربح:

**للربح عدة مفاهيم نورد منها:**

أ-المفهوم المالي للربح :يتمثل مفهوم الربح في علم الإدارة المالية بأنه ذلك الربح الذي لا يقل مستواه عن مستوي الأرباح التي يتم تحقيقها في المشاريع المماثلة والتي تتعرض لنفس الدرجة من المخاطر ، ولتحقيق هذه الربح لابد للإدارة المالية أن تحصل على الأموال بأقل ما يمكن من التكاليف والمخاطر واستثمار هذه الأموال بطريقة تمكن من عوائد مرضية لا يقل مستواها عما يستطيع أصحاب الأسهم فيها تحصيله من استثمار أموالهم في مشاريع أخرى تتعرض لنفس الدرجة من المخاطر، وهذا المفهوم يتعلق بدرجة كبيرة بالفرصة البديلة لأصحاب الأسهم ومدى جدوى الاستثمار في هذا المجال أو ذلك.

ب- المفهوم المحاسبي: هو عبارة عن زيادة الإيرادات الكلية على التكاليف الكلية خلال مدة معينة ، أي انه الفرق بين قيمة العوائد المتحققة وبين كلفتها ،ويمكن توضيح لك وفق المعادلة الآتية: (موسى، 2011ن ص67).

P=TR_TC.....)(1)

تمثل الربح المحاسبيPحيث أن:

Total Revenu: تمثل الإيراد الكليTR

Total Coste: تمثل التكاليف الكلية TC

ج - المفهوم الاقتصادي: أما من الناحية الاقتصادية فيمكن تعريف الربح بأنه "عبارة عن الزيادة في الثروة والتي تتضمن زيادة الإيرادات المتحققة عن تكاليفها مضاف إليها تكاليف الفرص البديلة ويعبر عن زيادة الإيرادات الكلية على التكاليف الكلية عن الإيرادات الكلية ( التكاليف الظاهرة والتكاليف الضمنية) وهذا يعني أن الربح الاقتصادي اقل من الربح المحاسبي بسبب وجود التكاليف الضمنية في إجمالي التكاليف ويمكن التعبير عن الربح الاقتصادي وفق المعادلة الآتية : ( نبيلة، 2016، أثر ربحية البنوك).

[2]http://www.mng.kufauniv.com/teaching/redahasahib/section%20niyen.doc

P=TR_(TC +Cn).....(2)

حيث أن:

Economic Profit الربح الاقتصادي

P Total Revenue : الإيراد الكليTR

التكاليف الكلية Cn Total Coste

تكاليف الفرص البديلة

**الفرع الثاني: الربحية:**

يعتبر تحقيق الأرباح وتعظيها الهدف الأساسي الذي تسعي إليه المشروعات لكافة أنواعها المالية منها وغير مالية، غير إن تعظيم الأرباح في المؤسسات التي تتخذ من الوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين عملا لها تقيده اعتبارات عديدة، بالإضافة إلى الاعتبارات الأخرى الاعتيادية التي تقيد المشروعات الأخرى،

فالاحتفاظ بقدر كاف من السيولة والسعي نمو الاستخدام الأمن للأموال، وضمان حقوق المودعين قيود إضافية تحد من فكرة المؤسسات المالية على تعظيم الأرباح، إذ تلجا المصارف التجارية إلى إيجاد قنوات استثمارية ملائمة لتوظيف ما تجمع لديها من أموال وتخفيض تكاليف هذه الاستثمارات وذلك لان الأرباح التي يحققها المصرف هي عبارة عن الفرق بين الإيرادات الإجمالية للمصرف ونفقاته الكلية.

وتتكون الإيرادات الإجمالية للمصرف بشكل رئيسي من نتائج عمليات الإقراض والاستثمار التي يقوم بها المصرف، بالإضافة إلى الأرباح الرأسمالية التي قد تنتج عن ارتفاع القيمة السوقية لبعض أصوله أما النفقات الكلية فتتكون بشكل رئيسي من النفقات الإدارية والتشغيلية، إضافة إلى الفوائد التي يدفها المصرف على الأموال المودعة لديه، هذا ويسعى المصرف التجاري إلى تحقيق أكبر فائض ممكن بين إيرادات الإجمالية ونفقاته الكلية عن طريق تقليل نفقاته إلى أقصي حد ممكن أو الاثنين معا.

ومن الجدير بالذكر ان الفوائد المقبوضة الناتجة عن عمليات منح الائتمان من قبل المصرف تمثل الجزء الكبر من إيراداته وهذا الأمر يؤدي إلى أن يكون لمخاطر سعر الفائدة إثر كبير على الإيرادات المصرف

ومن هنا فان تنويع إيرادات المصرف ( زيادة الدخل من غير فوائد ) يعتبر مؤشرا جيدا علي كفاءة المصرف في مجال تعظيم الربحية وتقليل المخاطر. (ابو زعيتر، 2006، ص35).

يمكن تعريف الربحية بانها عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها المنشأة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح ،والربحية تعتبر هدفا للمنشأة ومقياسا للحكم على كفائتها على مستوى الوحدة الكلية أو الوحدات الجزئية

وتقاس الربحية إما من خلال العلاقة بين الأرباح والمبيعات ، وإما من خلال العلاقة بين الأرباح والاستثمارات التي ساهمت في تحقيقها ،علما بأن المقصود بالاستثمارات هو قيمة الموجودات أو حقوق الملكية (موسى، 2011ن ص67).

## المبحث الثاني: مصادر واستخدامات الأموال في البنوك التقليدية:

**اولاً: مصادر أموال البنوك التقليدية :**

رأس المال المدفوع: وهو يمثل قيمة الأسهم التي دفعها الأفراد مساهمة منهم في رأس مال البنك، وعادة لا يشكل إلا نسبة ضئيلة من إجمالي موارد البنك.

الاحتياطات: وهي نسبة من الأرباح تضاف إلى رأس المال ونميز نوعين من الاحتياطات هما:

الاحتياطي القانوني: وهو نسبة من الأرباح السنوية تكون بشكل إلزامي بنص قانوني من قبل البنك المركزي.

الاحتياطي الخاص : وهو احتياطي اختياري تشكله البنوك بمحض إرادة وفق نظامها الأساسي بغية تدعيم مركزها المالي.

الأرباح غير موزعة : عادة ما يترتب عن نشاط البنك أرباح في نهاية السنة لا تقوم بتوزيعها كلها بل جزء منها يبقي يضاف إلى رأس المال البنك. (خبابة، 2013، ص961).

**الفوائد على القروض:**

حيث تمثل القروض والسلفيات من أهم عناصر الإيرادات للبنوك التجارية حيث تتأثر عملية منح البنوك البنكية بازدياد الطلب عليها من جهة وسياسة ترويج القروض من جهة أخرى، فكلما زاد الطلب على القروض وتمكن البنك من إستفاءها كلما زادت أرباحه كما أن تنوع الخدمات البنكية للعملاء يساهم في زيادة حجم القروض، حيث أن حجم إيرادات البنوك يقدر بأسعار الفائدة على الإقراض، والذي يتأثر بدوره بمجموعة من العوامل:

أ-القابلية الافتراضية للمصارف: حيث توجد علاقة قوية بين أسعار الفائدة وبين الاحتياطات النقدية القابلة للاستثمار ،فكلما زادت هذه الاحتياطات قل سعر الفائدة والعكس صحيح على افتراض ثبات الأشياء الأخرى .( نبيلة، 2016، أثر ربحية البنوك).

[2]http://www.mng.kufauniv.com/teaching/redahasahib/section%20niyen.doc

ب-درجة المخاطر الافتراضية : حيث توجد علاقة عكسية واضحة بين درجة المخاطر كلما زادت المخاطر على القروض المقدمة للعملاء وأسعار الفائدة عليها، فكلما زادت تلك المخاطر كلما زادت أسعار الفائدة المفروضة على القروض بغرض تغطية الخسائر المتوقعة بسبب ذلك من جهة وتغطية مصاريف التحصيل القروض من جهة أخرى.

ج-التوثيق : كلما ازدادت الضمانات التي توثق القروض، تساهل المصرف في شروطه التي يفرضها علي القروض ومنها سعر الفائدة ،والعكس صحيح.

د-الآجل: حيث توجد علاقة طردية بين أجال استحقاق القروض وسعر الفائدة عليها، فكلما زادت مدة الاستحقاق القروض زاد سعر الفائدة المفروضة عليها.

ح-حجم المقترض وحجم القرض: فكلما زاد حجم القرض او المقترض انخفض سعر الفائدة، بسبب توفر الموارد المالية لدى هؤلاء المقترضين لتغطية حجم قروضهم.

خ-تكلفة الافتراض: حيث توجد علاقة عكسية بين تكاليف الاقتراض والمتمثلة في مختلف التكاليف التالية:

نفقات التعرف على المركز المالي للعميل والتعرف على قدرته على التسديد وبين أسعار الفائدة عليها, فكلما ارتفعت التكاليف ازدادت أسعار الفائدة تهدف تغطية تلك التكاليف

ف-المنافسة: فكلما ازدادت المنافسة بين البنوك التجارية , كلما انخفضت أسعار الفائدة على القروض.

**الفوائد والأرباح الرأسمالية من الاستثمارات:**

حيث تختلف السياسات المصرفية للاستثمار في الأوراق التجارية عن تلك المتبعة في تقديم القروض للأفراد والمؤسسات

حيث تتخذ البنوك للاستثمارات في الأوراق المالية كبديل للنقود ، فبدلا من أن تحتفظ البنوك بأرصدة نقدية كبيرة في خزائنها لمواجهة متطلبات السيولة تعتمد إلى استثمارها في أوراق مالية يحقق إليها عوائد، وفي الوقت نفسه يمكن تحويلها إلى نقدية بصورة أسرع عندما يقتضي الأمر ذلك، مما يجعل من هذا الاستثمار يستهدف تحقيق الربحية والسيولة.

**أجور الخدمات المصرفية المختلفة:**

تقدم البنوك التجارية العديد من الخدمات لعملائها والتي تحصل لقاءها على مجموعة من الفوائد أو العمولات الأجور، حيث توجد العديد من الأجور نذكر منها : (هرا، 2014، ص368).

- أجور خدمات الأمانة والوصاية: مثل خدمات استثمار الأموال لصالح الغير وتنفيذ وصايا المتوفين، وجباية إيجار الممتلكات لصالح الغير وصرف الأموال المعنية لصالح الغير ...الخ.

-أجور خدمات متعلقة بالإقراض: مثل أجور استعلام عن المركز الائتماني ،وكشوف الممتلكات والعقارات ،وأجور الرهن، وأجور المفروضة على تجديد القروض أو تمديدها ، وأجور الخصم للأوراق.

-حمولات إصدار خطابات الضمان: وهو ما تتلقاه البنوك مقابل إصدار خطابات المحلية والخارجية لحساب أشخاص طبيعيين وأشخاص اعتيادي( موسى، 2011، ص69-70).

– العمـلات المسـتوفاة مـن جبايـة إيـرادات المصـالح العامـة: مثـل التلفـون والمـاء والكهربـاء وبيع وثائق التامين لمصالح منشئات التامين، وجباية إيجارات مشاريع الإسكان الحكومية.

– عمـلات لقـاء تحويـل الأمـوال داخـل وخـارج الـبلاد: وذلـك مقابـل اسـتلام مبالغتهـا نقـدا أو تحويلها من حسابات الإيداع للزبائن مثل شيكات المسافرين، وحولان الداخلية والخارجية.

– أجـور خـدمات الإيـداع والسـحب: مثـل أجـور الصـكوك، المسـحوبة لصـالح الزبـون والمودعـة فـي المصـرف، غيـر أن الودائـع المصـرفية لا تحقـق أيـة إيـرادات للبنـك بـل قـد لا تغطـي التكـاليف التـي تحملهـا البنـك مثـل الودائـع التجاريـة نتيجـة تكـرر عمليـات الإيـداع والسحب عليها. (أبو زعيتر، 2006، 70–71).

–الودائع: وهي نسبة هامة من إجمالي موارد البنك وهي على عدة أنواع منها:

–الودائـع الجاريـة: وهـي الودائـع التـي يـتم سـحبها بموجـب صـكوك ويحـق لصـاحبها أن يسحبها في أي وقت.

–الودائـع الادخاريـة: وهـي الودائـع التـي يـتم التعامـل بهـا مـن حيـث السـحب والإيـداع بموجـب دفتر خاص، وتمنح البنوك فوائد محددة على هذا النوع من الودائع.

–الودائـع الثابتـة: وسـميت بالثابتـة لأنـه عنـد إيـداعها لـدى البنـك يتفـق علـى موعـد محـدد لا يحـق للزبـون أن يسـحب جـزء منهـا أو معظمهـا إلا بعـد مـرور الفتـرة المتفـق عليهـا، وتمـنح البنوك عليها فوائد تفوق الفوائد على الودائع الادخارية. (جلدة ،2009، ص211).

## ثانيا: استخدامات أموال البنوك التقليدية:

بعـد أن تحصـل البنـوك علـى مواردهـا الماليـة مـن مصـادر مختلفـة، تقـوم بتوزيعهـا علـى مختلف الاستخدامات، بناء على عاملين أساسيين هما السيولة والربحية.

المجموعة الأولى الهدف منها تحقيق السيولة فقط وتشمل:

–النقـديات الجـاهزة لـدى البنـك: وهـي النقـود القانونيـة الموجـودة لـدى البنـك باسـتمرار لمواجهـة متطلباته اليومية.

–الأرصـدة النقديـة المودعـة لـدي البنـك المركـزي: وهـي عبـارة عـن الاحتيـاطي النقـدي القانوني الذي تشكله البنوك التجارية بشكل إلزامي.

-المجموعة الثانية وتكون سيولتها منخفضة كما يمكن أن تدر ربحا وهي تشمل ما يلي:

-أصول يمكن تحويلها إلى سيولة بسهولة ودون أية مشقة وتمثل أساسا في حسابات لدي البنوك الأخرى وأصول تحت التحصيل.

-الأوراق المالية قصيرة الأجل خاصة التي سيولتها تكون قليلة، وأهمها سندات الخزينة التي تكون ذات سيولة عالية كونها مضمونة.

-الأوراق التجارية المخصومة: وهي تمثل قروض قصيرة الأجل لأنها عبارة عن أوراق تجارية قام بخصمها للمتعاملين، مقابل عمولة.

-القروض والسلفيات التي يقدمها البنك لتمويل رأس المال العامل في المشاريع الاقتصادية المختلفة، وتكون قصيرة الأجل غالبا.

-المجموعة الثالثة تكون سيولتها منخفضة جدا، بينما ربحتها مرتفعة مقارنة بالأصول السابقة الذكر؛ على اعتبار أن هدفها الأساسي هو تحقيق الربح، وتشمل ما يلي:

-القروض متوسطة وطويلة الأجل؛

-الأوراق المالية لأجل؛

-الاستثمارات الحقيقية (أصول مادية ثابتة).(خبابة، 2013، ص171).

**المبحث الثالث: مؤشرات المستخدمة في قياس عائد البنوك التقليدية:**

تمثل الربحية النتيجة النهائية لعدد من السياسات والقرارات التي تتخذها البنوك باعتبارها الغاية الأساسية التي يسعى البنك إلى تحقيقها، وعادة ما تقاس قدرة البنوك على تحقيق أرباح بمجموعة من النسب والتي يعتبر من أهمها والتي سنوضحها

ROA:.. ROE كالاتي (أحمد، 2002، ص30).

معدل العائد على حقوق الملكية-1(ROE Return On Equity)

ويقيس هذا المؤشر قدرة الإدارة على تحقيق أرباح من أموال الملاك، آو يشير إلى ما تحصل عليه الملاك من وراء استثمارهم لأموالهم فيوضح ما درته الأموال الخاصة خلال السنة المالية من عوائد، ويقصد بالأموال الخاصة كل ما قدمه مالكي البنك لتمويل أصوله والتي تسمي أيضا بحقوق الملكية، ويحسب هذا المؤشر وفقا للمعادلة التالية:

معدل العائد على حقوق الملكية = النتيجة السنوية الصافية / حقوق الملكية

ويرتبط نموذج العائد على حق الملكية بالعائد على الأصول والرافعة المالية، و كلما ارتفع هذا العائد كما كان ذلك أفضل للبنك حيث يمكنه توزيع المزيد من الأرباح على المساهمين وإضافة المزيد إلى الأرباح المحتجزة وذلك في الحالات التي تزيد فيها الأرباح.

فكلما كانت النتيجة الصافية موجبة وكبيرة كلما ارتفع معدل العائد على الأموال الخاصة.

2- معدل العائد إلى إجمالي الأصول :ROA

يحسب هذا المعدل بقسمة النتيجة الصافية السنوية على مجموع الأصول انطلاقا من كون البنك قد استخدام لتحقيق هذا النتيجة جمع أصوله وليس جزاء منها، والذي يحتسب وفقا للمعادلة التالية: (هندي، 2000، ص433-434).

معدل العائد إلي إجمالي الأصول= النتيجة السنوية الصافية / مجموع الاصول

حيث أن EM مضاعف حق الملكية من خلالROAبالعائد إلى الأصول ROE ويرتبط العائد على حق الملكية هذا الأخير يساوي إجمالي الأصول مقسوم على إجمالي حقوق الملكية كما يلي:

أيEM x ROA =ROE:

ويقوم مضاعف حقوق الملكية بمقارنة الأصول مع حقوق الملكية حيث تشير القيمة الأكبر من هذا المضاعف إلى درجة اكبر من التمويل بالديون مقارنة بحقوق الملكية، وهكذا فان مضاعف حقوق الملكية يقيس الرفع المالي كما يمثل مقياسا لكل من الربح والمخاطرة. (المشهراوي، 2007، ص6).

3- نسبة السيولة النقدية (LR):

تعد السيولة من أهم السمات التي تميز عمل المصارف التجارية عن منشات الأعمال الأخرى، ففي الوقت الذي تستطيع فيه المنشاة تأجيل سداد ما عليها من مستحقات ولو لبعض الوقت، فان مجرد ظهور إشاعة عن عدم توفر السيولة لدي المصرف كفيلة بان تزعزع ثقة المودعين، ويدفعهم فجأة لسحب ودائعهم، مما قد يعرض المصرف لخطر الإفلاس.

وتكتسب السيولة في المصارف التجارية أهمية خاصة حيث تكون التدفقات النقدية من والي المصرف ضخمة بالمقارنة بقاعدة رأس المال، بالإضافة إلى صعوبة التوقع أو التنبؤ بحجم وتوقيت انسياب الأموال النقدية خارج المصرف، وهذا الموقف يشكل تحد لإدارة المصرف، حيث يتوجب عليها العمل على تعزيز سيولتها النقدية وذلك من خلال توفير نقد كاف لديه يلاءم حجم المسحوبات من قبل المودعين ويلبي في نفس الوقت طلبات الاقتراض المقدمة قبل العملاء (Sam srinivasulu,1997,p.32).

هذا ويلاحظ ان عملية سحب العملاء لودائعهم لدي المصرف بشكل مفاجئ يشكل تكلفة على المصرف وتتمثل في :

خسائر قد تتحقق من جزء تصفية بعض استثمارات المصرف لتغطية حركات السحب.

ضياع عائد استثماري كان يغطيه تشغيل هذه الودائع وتأتي سيولة الموجودات من مصدرين أساسيين هما:

1-الاستحقاق: فكلما قصر استحقاق الأصل زادت سيولة فأذونا الخزينة مثلا تغير أكثر سيولة من القروض قصيرة الأجل لكون مدتها قصيرة .

2- إمكانية بيع الأصل: حيث تعتبر إمكانية بيع الأصل في السوق الثانوي المصدر الأخرى السيولة الموجودات، فالسندات أكثر سيولة من القروض وذلك لإمكانية بيعها في السوق الثانوي بدون خسارة.

ويمكن إن نرمز للسيولة بالمعادلة التالية: (الراوي، 2003، ص324).

نسبة السيولة النقدية = النقدية في الصندوق +( أرصدة لدي المصارف وأوراق مالية ) تستحق خلال شهر/ المطلوبات المتداولة

4- الودائعDP :

تعتبر الودائع بشك عام المصدر الرئيسي لأموال المصرف التجاري، حيث نشأت فكرة المصارف معتمدة على الودائع كأساس لكافة الأعمال المصرفية، وعليها يقوم فكرة الرفع المالي في المصارف التجارية بدرجة رئيسية وكبيرة

ويستند نظام الودائع بصفة أساسية على ثقة الجمهور في الجهاز المصرفي بما يوفره من أنظمة رقابية تجذب المودعين مخاطر ضياع أموالهم أو تعرضها للسرقة أو الحريق وتضمن لهم الحصول على أموالهم أو جزاء منها عند الطلب أو عند الاستحقاق.

وتعتبر الودائع العنصر الوحيد في ميزانية المصرف والتي تميز بشك واضح عن أنواع الأخرى لمنشات الأعمال، إذا إن قدرة إدارة المصرف وموظفيه على الحصول على حسابات الجارية من منضمات الأعمال والأفراد يعتبر مقياس مهم لمدي وفاء العملاء عن المصرف، وتمثل الودائع المادة الخام لقروض المصارف واستثماراته التي تهدف من خلالها إلى تحقيق الربحية .

وتستفيد المصارف بدرجة كبيرة من الرافعة المالية إذا إن استخدام أموال مقترضة منخفضة التكلفة نسبيا والتي تشمل الودائع تعظم هامش الربح من اجل تزويد حاملي الأسهم بعائد مقبول، وتعتبر الودائع أهم مصدر للأموال المقترضة أو المتداولة في سوق النقد، في شكل قروض واستثمارات، حيث إن عدم اشتراك المصارف في الاقتراض والاستثمار سيكون لديهم من قبل المودعين ،وفي هذه الحالة يشمل الدخل فقط عمولات من الخدمات المختلفة التي يقدمها، وبهذا المفهوم فان المصارف هي مؤسسات تسعي إلى الربحية وتحاول إقراض واستثمار كل ما يمكن من الموارد التي يستلمونها من حاملي الأسهم والمودعين من اجل زيادة العوائد التشغيلية الصافية للمصرف. (أبو زعيتر، 2006، ص27-28). ويمكن صياغة المعادلة التالية:

الودائع = النتيجة الصافية / إجمالي الأصول

5- الرافعة المالية : FL

هي اعتماد البنوك على مصادر خارجية مثل القروض مقابل الالتزام بدفع تكلفة مالية ثابتة .

يمكن حسابها وفق المعادلة التالي :

الرفعة المالية ( نسبة المديونية ) = إجمالي المطلوبات ( الديون ) / إجمالي الموجودات

6- هامش الربحPM :

الذي يعكس كفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف ويقاس هامش الربح بالعلاقة التالية :

هامش الربح = الدخل الصافي / إجمالي الإيرادات

7- صافي الفوائد : ويقاس من خلال المعادلة التالية:

الفوائد المقبوضة – الفوائد المدفوعة (ياسمينة، 2014، ص10).

8- نسبة الفوائد المكتسبة إلى الفوائد المستحقة :

تشير هذه النسبة إلى عدد مرات تغطية العوائد المكتسبة للفوائد المستحقة، فهي تسمح بقياس قدرة البنك على الوفاء بالفوائد المستحقة عليه من العائد الذي يحققه من استثماراته والتي يمكن حسابها وفقا للمعادلة التالية:

نسبة الفوائد المكتسبة إلى الفوائد المستحقة = الفوائد المكتسبة / الفوائد المستحقة

9- نسبة الأرباح الموزعة إلي الملاك:

يتم توزيع الأرباح المحققة إلى مالكي المصرف بنسب محددة ولغرض قياس كفاءة تحقيق الأرباح فانه تم المقارنة مابين النسب الموزعة على المالكين والمبالغ التي استثمروها أي إلى حقوق الملكية، والذي يمكن حسابه وفقا للمعادلة التالية : (الهندي، 2000، ص433-434).

نسب الأرباح الموزعة إلى الملاك=أرباح السهم / حقوق الملكية

10- نسبة فوائد الأصول المتاحة للتوظيف:

لغرض الوصول إلى تحديد النسبة الصافية لفوائد الأصول المتاحة للتوظيف فانه يجب تحديد الفرق مابين الفوائد المستعملة والفوائد المدفوعة وقسمة المحصلة على الأموال المتاحة للتوظيف كمايلي: (موسى، 2011، ص74).

نسبة فوائد الأصول المتاحة للتوظيف= الفوائد المستلمة –الفوائد المدفوعة /الأموال المتاحة

ومما سبق يمكن القول أن مختلف مؤشرات الربحية السابقة ترتبط بصورة كبيرة بغاية البنك وأهدافه الرئيسية، فالبنوك تسعى إلى زيادة في ظل سعيها إلى ضمان وفاء عملاءها، وخلق القناعة لديهم بجودة خدماته، حيث اغلب المؤشرات السابقة مترابطة ومتداخلة فلا يمكن الفصل فيما بينها.

**خلاصة الفصل الأول:**

لقد سلط الضوء من خلال هذا الفصل على الأدبيات النظرية المتعلقة بالبنوك التقليدية وتم التطرق في المبحث الأول للمفاهيم المتعلقة بالبنوك التقليدية والمبحث الثاني عن مصادر واستخدامات البنوك التقليدية المبحث الثالث كان بعنوان مؤشرات المستخدمة في قياس عائد بالبنوك التقليدية فتم التطرق للمفاهيم المتعلقة بالربحية ومنه نستطيع القول أن الربحية هي سياسة الوصول على الأهداف، وبالرغم من اختلاف أنوعها نجد أنها تصب في مفهوم واحد قياس فعالية البنك وكفاءته، كما، ترتبط نسب الربحية بالبنك وبكل من له علاقة بالبنك ،وعليه وجب على البنك التحكم في كافة العوامل التي من شانها التأثير على ربحيتها

**الفصل الثاني:** الأدبيات النظرية المتعلقة بالبنوك الإسلامية:

**المبحث الاول:** مفاهيم عامة حول البنوك الإسلامية:

## مفهوم البنوك الإسلامية:

تعرف بأنها "مؤسسة مصرفية لا تتعامل بالفائدة(الربا) أخد أو عطاء، وتلتزم في نواحي نشاطها ومعاملاتها المختلفة بقواعد الشريعة الإسلامية". (سميران، 2011، ص2).

"هو البنك الذي يلتزم بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاته المصرفية والاستثمارية، من خلال تطبيق مفهوم الوساطة المالية القائم على مبدأ المشاركة في الربح أو الخسارة، ومن خلال إطار الوكالة بنوعيها العامة والخاصة" (أبو الهول، 2012، ص87).

"يعرف البنك الإسلامي بأنه مؤسسة مالية تقوم بأداء الخدمات المالية والمصرفية، كما تباشر أعمال التمويل والاستثمار في مجالات مختلفة وفي ضوء قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية، بهدف المساهمة في غرس القيم والخلق الإسلامية في مجال المعاملات". (ناصر، وبوشرمة، 2010، ص503).

يعرف البنك الإسلامي بشكل عام بأنه": مؤسسة مالية مصرفية تقوم بتجميع الموارد المالية، وتوظيفها في مجالات تخدم الاقتصاد الوطني وفق ضوابط المشروعية بهدف تحقيق الربح، ولها رسالة

إنسانية ذات بعد تنموي واجتماعي، تهدف إلى توفير المنتجات مالية تحوز على السلامة الشرعية (عباده، وإبراهيم، 2088، ص17).

كما عرفت المصارف الإسلامية" : بأنها المؤسسات المصرفية التي تتعامل بالنقود على أساس الالتزم بأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها، وتعمل على استثمار الأموال بطرق شرعية، وتهدف إلى تحقيق آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .(الزحلي، وهبة، 2007، ص516).

**خصائص البنوك الإسلامية**

وتنفرد البنوك الإسلامية بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن غيرها من البنوك نوضحها كما يلي:

1.الالتزم بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها المصرفية وأنشطتها الاستثمارية، وعدم التعامل بالفائدة أخذا وخضوع جميع أعمالها للرقابة الشرعية، وقد استطاعت المصارف الإسلامية توفير تعاملات مصرفية إسلامية ،وعطاءا للمتعاملين على أساس المشاركة في الأرباح والخسائر، كما أوجدت صيغ استثمار إسلامية للتعامل الاستثماري في جميع القطاعات الاقتصادية، مثل المارابحة والمشاركة والمضاربة والاستصناع والاجارة وغيرها من صيغ الاستثمار التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية . ( جمعية البنوك في الأردن، 2015، ص19).

2. العدالة في توزيع الأرباح: تتميز المصارف الإسلامية، بأنها تقوم على مبدأ العدالة في توزيع الأرباح والشمول في تعميم العمال أو أصحاب الدخل المحدود أو الخير والنفع. فقيامها بالاستثمار للودائع يعتمد على أساس المشاركة في توزيع الأرباح سواء العمال

أو أصحاب الدخل المحدود او الأثرياء، ويستفيد كل من صاحب المال والعامل المضارب من الربح العادل . ( الزحلي، وهبة، 2007، ص518).

3. المصارف الإسلامية مصارف استثمارية :لا تقدم هذه المصارف القروض لتنتظر عودة الأموال مضافا اليها سعر الفائدة وانما تقوم بدارسة جدوى المشروعات وتبدأ بتمويلها، الأمر الذي ينطوي عليه تحمل المخاطر سواء من حيث مدى نجاح المشروعات أو من حيث مدى تأثر السيولة بتدفق هذه الأموال خارجا او دخلا فتقوم المصارف الإسلامية باستثمار مواردها ضمن صيغ تمويلية واستثمارية متنوعة ومنضبطة بالإحكام الشرعية؛ كالمضاربة والمشاركة والماربحة والإجارة المنتهية بالتمليك والاستصناع والسلم وغيرها. (عريقات، واخرون، 2012، ص92).

4 . تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية : تهدف المصارف الإسلامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية وربطها بالتنمية الاجتماعية، وتوفق بين الجانبين الروحي والمادي.

5. إن دور المصارف الإسلامية في تنمية المجتمع من الناحية الاقتصادية؛ يتم من خلال تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية وعدم تبديدها، وزيادة الطاقات الإنتاجية وحسن استخدام المتاح منها، وتقوية البنية الهيكلية الاقتصادية، وتنمية القطاعات الاقتصادية بشكل متوازن، وتقليل البطالة والاهتمام بالعنصر البشري .كما تقوم المصارف الإسلامية بتقديم الخدمات الاجتماعية بصورها ا لمختلفة ؛ كالقروض الحسنة وصندوق الزكاة والصدقات والتبرعات وادارة حسابات الجمعيات الخيرية،كما تحقق المصارف الإسلامية اهداف اجتماعية من خلال تحريك المال وتداوله، وتحقيق التوزيع العادل للدخل والثروة، كما تعمل على تحقق المصارف الإسلامية أهدافا خلق الدخول وتوفير فرص عمل والتقليل من البطالة . (عريقات، واخرون، 2012، ص93).

نشأة وتطور البنوك الإسلامية :

لقد بدأ العمل من أجل إنشاء بنوك إسلامية في عام 1940 عندما أنشأت في ماليزيا صناديق الادخار تعمل بدون فائدة ،وفي عام 1950بدأ التفكير المنهجي المنظم يظهر في باكستان بوضع تقنيات تمويلية تراعي التعاليم الإسلامية. (سميران، 2011، ص3).

وفي عام1963 أنشئ بنك الادخار المحلي الذي بدأ في مدينة ميت غمر بمحافظة الدقهلية في مصر، وهي أول محاولة لإنشاء مصارف إسلامية لا تتعامل بالفائدة(الربا)أخذا وعطاء في مصر. و انتهت هذه التجربة بإحالة صاحب الفكرة ومؤسسها أحمد عبد العزيز عام 1967إلى دمج بنك الادخار المحلي بالبنوك التجارية.وبدأت بوادر المصارف الإسلامية بتأسيس بنك ناصر الاجتماعي عام 1971، وكان شعاره مجتمع الكفاية والعدل.ثم بنك دبي الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية سنة 1975 توالى بعد ذلك تأسيس بنك فيصل الإسلامي المصري عام1977، ومصرف فيصل الإسلامي البحرين عام 1982،

والبنك العربي الإسلامي الدولي والذي تأسس عام 1997.وهكذا انتشرت المصارف الإسلامية في باقي الد ول العربية والإسلامية والدول الأجنبية. (سميران، 2011، ص3).

وقد يبلغ عدد المصارف الإسلامية 800مصرف بحلول 2015 على مستوي العالم.

( ناصر،2002، البنوك الإسلامية ). www.albawaba.com consulté05/02/2014à15:15.[1]

المبحث الثاني: مصادر و استخدامات أموال البنوك الإسلامية

أولا : مصادر أموال البنوك الإسلامية

1-مصادر داخلية :

رأس المال : وهي الأموال التي يضعها المساهمون تحت تصرف البنك عند بداية تشغيله أو هو الرأسمال المدفوع، ويمكن أن يتوسع عند الضرورة بإصدار أسهم جديدة وطرحها للاكتتاب.

الاحتياطات : وهي الأموال التي تقتطع بنسبة معينة من الأرباح المحققة سنويا لتضم إلى رأس المال، ويكون إما احتياطيا قانونيا (أي يفرضه القانون)أو احتياطيا عاما( يضعه المساهمون برغبتهم)، ويمكن أن توجد هناك أنواع أخرى من الاحتياطات. (ناصر، 2002، ص282).

الأرباح المحتجزة : هي تلك الأرباح الفائضة أو المتبقية بعد إجراء عملية التوزيع وهي كذلك تعتبر من حقوق الملكية أي تخص المساهمين.

المخصصات: هي مبالغ تقتطع من مجمل الأرباح لمواجهة خطر محتمل الحدوث خلال الفترة المالية المقبلة، والمخصصات بطبيعتها لا تعتبر حقا من حقوق الملكية، لأنها تعتبر تكلفة. فإذا ما أتيح توظيفها إلى حين الحاجة إليها، فإن الارباح التي قد تتولد عنه توزع بين المساهمين والمودعين. (عاصي 2010، ص152).

2-المصادر الخارجية :

-أ/الودائع: وتشمل الودائع بمختلف أشكالها وأنواعها حيث تعتبر أهم مصادر التمويل الخارجية للبنك الإسلامي، وتنقسم إلى :

الودائع تحت الطلب : وهي حسابات دائنة يمكن الإيداع فيها أو السحب منها في أي وقت يرغب فيه أصحابه وليس لها حد أدني أو أقصي.

الودائع الاستثمارية: هي الأموال التي يعهد بها العميل للمصرف من أجل استثمارها وتوظيفها لمدة معينة، تكون في شكل عقد مضاربة، حيث يكون العميل رب المال والمصرف مضاربا، وهنا العميل يحصل على ربح ويتحمل الخسارة. (زرارقي، 2012، ص21).

الودائع الادخارية : حسابات تفتح لتشجيع صغار المدخرين، و يحصلون على جزء من الارباح المحققة المحتسبة على أساس الرصيد الأدنى للحساب ويمنح المدخر عادة فيها دفتر تسجل فيه كل عمليات السحب والإيداع. (طيبي، 2009، ص56).

ب/الصـكوك الإسـلامية: هي وثائق متسـاوية القيمة تمثل حصـص شـائعة في ملكية أو نشـاط استثماري مباح شرعا، تصدر وفق صيغ التمويل الإسلامية مع الالتزام بالضوابط الشرعية.

(عمارة، 2011، ص2).

**ثانيا: استخدامات البنوك الإسلامية:**

تستخدم البنوك الإسلامية في توظيف الأموال واستثمارها أساليب وصيغ عديدة يمكن تقسيمها إلى قسمين هما:

1-صيغ التمويل القائمة على المشاركة في عائد الاستثمار :

التمويل بالمضاربة : تقوم البنوك الإسلامية بالتمويل والاستثمار في المشاريع على أساس المضاربة ويسمى البنك رب المال،و يسمى المتعهد أو الملتزم مضاربا، وهو الذي يقوم بالعمل في المشروع، و لا يتدخل البنك في تفاصـيل العمل، وفي اية العمل يقسـم الربح بين البنك والمتعهد بموجب الاتفاق السـابق على حصـة كل منهما، وفي حالة الخسـارة يتحملها البنك لوحده. (أبو الهول، 2012، ص49).

التمويل بالمشاركة : هو تقديم البنك والعميل المال بنسب متساوية أو متفاوتة من أجل إنشاء مشروع جديد أو المساهمة في مشروع قائم،بحيث يصبح كل واحد منها متملكا حصة في رأس المال بصفة ثابتة أو متناقصة ومستحقا لنصيبه من الربح، وتقسم الخسارة على قدر حصة المشاركة في رأس المال. (عبدالله، وسعيفان، 2008، ص171).

2-صيغ التمويل القائمة على أساس المديونية :

التمويل بالمرابحة : هي أن يعرف صـاحب السـلعة المشـتري بكم اشـتراها، و يأخذ منها ربحا. (قادري، وجعيد، 2011، ص61).

التمويل بالتأجير : تتم هذه العملية بأن تملك البنوك الإسـلامية عمارات أو آلات أو تجهيزات وتؤجرها للعملاء مقابل اجر يتفق عليه، وتسـمى العملية إجارة، ولها شـروط تقرر بالاشـتراك مع المستأجر. (أبو الهول، 2012، ص95).

التمويل بالسـلم : السـلم في تعريف الفقهاء هو بيع آجل بعاجل ، بمعنى أنه معاملة مالية يتم بموجبها تعجيل دفع الثمن وتقديمه نقدا إلى البائع، الذي يلتزم بتسـليم بضـاعة معينة مضـبوطة بصـفات محددة في أجل معلوم، فالمؤجل هو السـلعة المباعة الموصـوفة في الذمة،والعاجل هو

الثمن.وصـيغة التمويل بالسـلم يفضـل اسـتعمالها في تمويل القطاع الفلاحي. (ناصـر، وبوشـرمة، 2010، ص13).

التمويل بالقرض الحسـن : هو منح البنك أموال بدون فائدة للأفراد، الذين هم بحاجة إلى مسـاعدة، حيث تمكنهم من إعادة تأهيل أنفسهم ماديا. (أبو الهول، 2012، ص96).

**البحث االثالث: مؤشرات المستخدمة في قياس عائد البنوك الإسلامية:**

العائد على حقوق الملكية: يمكن قياس نسـبة العائد لكل وحدة نقدية من حقوق الملكية، وكلما ارتفع هذا العائد كلما كان الأمر أفضـــل لان هذا يعني أن البنك يمكنه توزيع المزيد من الارباح على المساهمين. (حماد، 2001، ص18).

العائد على الأصـــول: يعتبر هذا المعدل مقياس جيد للربحية وللكفاءة الإدارية طالما أن الهدف تعظيم صافي الثروة، ويدل هذا العائد على مدى استغلال البنك لأصوله في توليد الربح.

(سلطان، 2005، ص174).

معدل هامش الربح: يقيس قدرة البنك على الرقابة والسيطرة على النفقات وتخفيض الضرائب.

معدل منفعة الأصـــول: تتمثل منفعة الأصـــل نســـبة الإيراد الكلي المحقق لكل وحدة نقدية من الأصول.

معامل الرفع المالي: يعمل لصـــالح البنك حينما تكون الارباح ايجابية، وفي نفس الوقت مقياس للمخاطر لأنه يعكس حجم الأصول التي يمكن خسارتها قبل أن يصل البنك إلى مرحلة العجز عن الوفاء بالتزاماته. (حماد، 2001، ص48).

الجدول رقم/ 1 / مؤشرات العائد المستخدمة في البنوك الاسلامية:

| المؤشرات | النسب |
|---|---|
| العائد على حقوق الملكية ROE | النتيجة الصافية/ حقوق الملكية |
| العائد على الأصول ROA | النتيجة الصافية/ إجمالي الأصول |
| العائد على راس المال | النتيجة الصافية/ رأس المال |

مصـدر: عبد اللطيف طيبي، التطبيقات المتمايزة لتقنيات التمويل والاسـتثمار في العمل المصـرفي الإسلامي من منظور العائد

## خلاصة الفصل:

تناولنا في هذا الفصـــل الجانب الأدبيات النظرية المتعلقة بالبنوك الاســـلامية والتطبيقية حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى للمفاهيم العامة حول البنوك الإســـلامية والمبحث الثاني تم التعرف على مصـادر واسـتخدامات البنوك الإسـلامية اما المحث الثالث سـلط الضـوء فيها على مؤشـرات مستخدمة في قياس عائد البنوك الاسلامية.

# الفصل الثالث

# الدراسة التطبيقية

قبل الشـــروع في دراســـة أثر تطبيق مبادئ الصـــيرفة على ربحية البنوك، نوضـــح بعض جوانب الدراســـة والممثلة في مجتمع الدراســـة وعينتها، وتحديد متغيراتها وكيفية قياســـها، وكذلك الأدوات الإحصائية المستعملة، وتعتبر النسب المالية من أهم الأدوات المستخدمة لقياس الربحية المصرفية، حيث اتم الاعتماد على مؤشـــرات الربحية وتم اختيار ثلاث مؤشـــرات مؤشـــر العائد على حقوق الملكية (ROE) ومؤشـــر العائد على إجمالي الأصـــول(ROA) ومؤشـــر على رأس المال (ROI) لاعتبارهما مؤشرات متكاملة وشاملة لتقييم الربحية للبنوك محل الدراسة.

كل هذا سيتم التطرق له من خلال المباحث التالية:

## المبحث الأول:

### مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع البحث من البنوك الإســـلامية والتقليدية العاملة في الوطن العربي، اما عينة البحث فتتمثل في ثلاث وثلاثون بنك توزعت على ثمانية عشـر بنك تقليدي وخمسـة عشـر بنك إسـلامي أمكن الحصـول على قوائمها المالية عن السـنة المنتهية 2018/12/31، ولمدة عام واحد بحيث تكون النتائج أكثر دقة (أي ان تكون الظروف متشـابهة) وللقيام بهذه الدراسـة تم الحصـول على البيانات من القوائم المالية (الميزانيات والقوائم المالية) للبنوك محل الدراسة.

ويوضح الجدول التالي البنوك عينة الدراسة والدول التي يتبع لها ونوع البنك

الجدول رقم /2/ البنوك عينة الدراسة:

| اسم البنك | نوع البنك | الدولة |
|---|---|---|
| بنك الراجحي | تقليدي | السعودية |
| بنك الصفوة | إسلامي | الأردن |
| بنك دبي | إسلامي | الامارات |

| بنك الاستثمار | تقليدي | البحرين |
|---|---|---|
| بنك البركة | إسلامي | الجزائر |
| بنك الانماء | تقليدي | السعودية |
| بنك البلاد | إسلامي | السعودية |
| بنك بغداد | تقليدي | العراق |
| بنك بوبيان | إسلامي | الكويت |
| بنك برقان | تقليدي | الكويت |
| بنك التضامن | إسلامي | اليمن |
| بنك الشام | إسلامي | سوريا |
| بيمو السعودي الفرنسي | تقليدي | سوريا |
| بنك العز | إسلامي | عمان |
| بنك مسقط | تقليدي | عمان |
| الصفا | إسلامي | فلسطين |
| بنك الدوحة | تقليدي | قطر |
| بنك الريان | إسلامي | قطر |
| بنك بيبلوس | تقليدي | لبنان |
| بنك الأهلي | تقليدي | مصر |
| بنك فيصل | تقليدي | مصر |
| بنك سوسيته جنرال | تقليدي | الأردن |
| بنك البحرين | إسلامي | البحرين |
| بنك السلام | إسلامي | الجزائر |
| البنك الإسلامي للتنمية | إسلامي | السعودية |
| الخليج الدولي | تقليدي | السعودية |
| بنك الإسكان | تقليدي | اليمن |
| بنك سوريا الدولي | إسلامي | سوريا |

| | | |
|---|---|---|
| بنك القدس | تقليدي | فلسطين |
| بنك التمويل الكويتي | إسلامي | الكويت |
| بنك بروة | إسلامي | قطر |
| بنك الاسكندرية | تقليدي | مصر |
| بنك قطر التجاري | تقليدي | قطر |
| بنك ABC | تقليدي | الأردن |

المصدر: من اعداد الباحث

**المبحث الثاني :**

**الأساليب الإحصائية المستخدمة :**

لغرض تحقيق أهداف الدراسة فقد تم جمع البيانات الازمة لاختبار الفرضيات اعتمادا على القوائم المالية للبنوك عينة الدراسة وقد تم استخدام حساب المتوسطات الحسابية للعوائد التي حققها كل نوع من البنوك إضافة الى استخدام اختبار (T) لعينتين مستقلتين لاختبار معنوية الفروض بين العوائد المحققة في كلا النوعين من البنوك الإسلامية والتقليدية وذلك باستخدام برنامج التحليل الاحصائي (SPSS )

**المبحث الثالث:**

**جمع وتحليل البيانات واختبار الفرضيات:**

**أولا : جمع البيانات**

لغرض تحقيق أهداف الدراسة كان لابد من الحصول على البيانات الخاصة بالأصول وحقوق الملكية وصافي الربح ورأس المال للبنوك عينة الدراسة

والجدول التالي يبين البيانات الخاصة بالبنوك عينة الدراسة:

الجدول رقم/ 3 / بيانات الخاصة بالبنوك عينة الدارسة:

| اسم البنك | نوع البنك | صافي الربح | مجموع الأصول | حقوق الملكية | رأس المال |
|---|---|---|---|---|---|
| بنك الراجحي | تقليدي | 2291626 | 348439181 | 52790511 | 25000000 |
| بنك الصفوة | إسلامي | 5350661 | 112143515 | 141394982 | 100000000 |
| بنك دبي | إسلامي | 5003818 | 223682159 | 34126744 | 6589585 |
| بنك الاستثمار | تقليدي | 432324 | 454812026 | 97545291 | 75000000 |
| بنك البركة | إسلامي | 3548414000 | 248632693000 | 279290000 | 15000000000 |
| بنك الانماء | تقليدي | 2517433000 | 121333327000 | 21297708000 | 15000000000 |
| بنك البلاد | إسلامي | 71712935 | 826231998 | 516370732 | 200000000 |
| بنك بغداد | تقليدي | 41522102 | 113538558 | 266742720 | 250000000 |
| بنك بوبيان | إسلامي | 52610000 | 434477800 | 485960000 | 238847000 |
| بنك برقان | تقليدي | 82579000 | 7312180000 | 947480000 | 2500000000 |
| بنك الشام | إسلامي | 858441699 | 15670937617 | 24853725817 | 5250000000 |
| بيمو السعودي الفرنسي | تقليدي | 1984019401 | 285409073050 | 29682708912 | 6500000000 |
| بنك العز | إسلامي | 2007123 | 682811847 | 77936266 | 100000000 |
| بنك مسقط | تقليدي | 466850 | 31916983 | 5007121 | 765561 |
| الصفا | إسلامي | 2822122 | 166040210 | 66820194 | 75000000 |
| بنك الدوحة | تقليدي | 830222 | 96132411 | 12733229 | 3100467 |
| بنك الريان | إسلامي | 2139509 | 97294213 | 13473783 | 75000000 |
| بنك بيبلوس | تقليدي | 75042 | 37697828 | 2856411 | 135000000 |
| بنك الأهلي | تقليدي | 6917503916 | 253361630576 | 27697969184 | 9794649850 |
| بنك فيصل | تقليدي | 2714848 | 93771820 | 13363982 | 3046669 |
| بنك سوسيته جنرال | تقليدي | 8284945 | 1703297579 | 127827757 | 100000000 |
| بنك البحرين | اسلامي | 11386 | 1279394 | 117749 | 106406 |
| بنك السلام | اسلامي | 18520000 | 1710310000 | 304822000 | 214093000 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| البنك الإسلامي للتنمية | اسلامي | 83903000 | 22047446000 | 8740145000 | 5595416000 |
| الخليج الدولي | تقليدي | 2270000 | 275461000 | 21962000 | 75000000 |
| بنك الإسكان | تقليدي | 94526738 | 8300037601 | 1080093574 | 315000000 |
| بنك سوريا الدولي | اسلامي | 2363640668 | 366177633981 | 27527496565 | 13701159800 |
| بنك القدس | تقليدي | 11595841 | 1213025128 | 111443109 | 83570667 |
| بنك التمويل الكويتي | اسلامي | 227400000 | 1777000000 | 1894000000 | 1941387000 |
| بنك بروة | اسلامي | 764966 | 44361540 | 6750059 | 3000000 |
| بنك الإسكندرية | تقليدي | 325485 | 95132623 | 10504485 | 800000 |
| بنك قطر | تقليدي | 1663180 | 13507710 | 15999409 | 4047254 |
| بنك ABC | تقليدي | 9716242 | 1145903091 | 160178766 | 110000000 |

من خلال الجدول السابق ولأجراء عملية المقارنة بين ربحية البنوك الإسلامية والتقليدية تم حساب معدلات العائد في البنوك عينة الدراسة (العائد على الأصول –العائد على حقوق الملكية – العائد على رأس المال)

باستخدام العلاقات التالية:

العائد على حقوق الملكية ROE = صافي الربح/ حقوق الملكية

العائد على الأصول ROA = صافي الربح / إجمالي الأصول

العائد على راس المال = صافي الربح / رأس المال

ويوضح الجدول رقم / 4/ قيمة العوائد التي تم التوصل اليها باستخدام العلاقات السابقة حيث تم حساب كل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية والعائد على رأس المال لكل بنك من البنوك عينة الدراسة وكانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم / 4 / معدلات العائد في البنوك عينة الدراسة

| اسم البنك | العائد على الأصول | العائد على حقوق الملكية | العائد على رأس المال |
|---|---|---|---|
| بنك الراجحي | 0.66 | 4.34 | 9.17 |
| بنك الصفوة | 4.77 | 3.78 | 5.35 |
| بنك دبي | 2.24 | 14.66 | 75.94 |
| بنك الاستثمار | 0.10 | 0.44 | 0.58 |
| بنك البركة | 1.43 | 12.71 | 23.66 |
| بنك الانماء | 2.07 | 11.82 | 16.78 |
| بنك البلاد | 8.68 | 13.89 | 35.86 |
| بنك بغداد | 36.57 | 15.57 | 16.61 |
| بنك بوبيان | 12.11 | 10.83 | 22.03 |
| بنك برقان | 1.13 | 8.72 | 3.30 |
| بنك الشام | 0.55 | 3.45 | 16.35 |
| بيمو السعودي الفرنسي | 0.70 | 6.68 | 30.52 |
| بنك العز | 0.29 | 2.58 | 2.01 |
| بنك مسقط | 1.46 | 9.32 | 60.98 |
| الصفا | 1.70 | 4.22 | 3.76 |
| بنك الدوحة | 0.86 | 6.52 | 26.78 |
| بنك الريان | 2.20 | 15.88 | 2.85 |
| بنك بيبلوس | 0.20 | 2.63 | 0.06 |
| بنك الأهلي | 2.73 | 24.97 | 70.63 |
| بنك فيصل | 2.90 | 20.31 | 89.11 |
| بنك سوسيته جنرال | 0.49 | 6.48 | 8.28 |
| بنك البحرين | 0.89 | 9.67 | 10.70 |
| بنك السلام | 1.08 | 6.08 | 8.65 |
| البنك الإسلامي للتنمية | 0.38 | 0.96 | 1.50 |
| الخليج الدولي | 0.82 | 10.34 | 3.03 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| بنك الإسكان | 1.14 | 8.75 | 30.01 |
| بنك سوريا الدولي | 0.65 | 8.59 | 17.25 |
| بنك القدس | 0.96 | 10.41 | 13.88 |
| بنك التمويل الكويتي | 12.80 | 12.01 | 11.71 |
| بنك بروة | 1.72 | 11.33 | 25.50 |
| بنك الإسكندرية | 0.34 | 3.10 | 40.69 |
| بنك قطر | 12.31 | 10.40 | 41.09 |
| بنك ABC | 0.85 | 6.07 | 8.83 |

**ثانيا: اختبار الفرضيات**

لاختبار الفرضيات التي يقوم عليها البحث فقد تم حساب المتوسطات الحسابية للعوائد في كل نوع من أنواع البنوك عينة الدراسة ( العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية والعائد على رأس المال) ومن ثم اجراء اختبار ( T ) لعينتين المستقلتين لتحقق من معنوية الفروقات

- اختبار الفرضية الأولى:

تنص الفرضية الأولى على انها:

لايوجد فروق ذات دلالة إحصائية في العائد على الأصول المتحقق بين البنوك التقليدية والإسلامية.

لأختبار الفرضية الأولى تم حساب المتوسط الحسابي للعائد على الأصول في كل من البنوك الإسلامية والتقليدية وكانت النتائج موضحة بالجدول التالي :

الجدول رقم / 5 / المتوسط الحسابي للعائد على الأصول

**Group Statistics**

| | TYPE | N | Mean |
|---|---|---|---|
| العائد على الأصول | تقليدي | 18 | 3.6828 |
| | إسلامي | 15 | 3.4327 |

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

يلاحظ من الجدول السابق أن متوسط العائد على الأصول في البنوك التقليدية البالغ /

**Independent Samples Test**

| | | Levene's Test for Equality of Variances | | t-test for Equality of Means | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | F | Sig. | T | Df |
| العائد على الأصول | Equal variances assumed | .456 | .504 | .102 | 31 |
| | Equal variances not assumed | | | .108 | 25.640 |

3.68 / وان المتوسط العائد على الاصول في البنوك الإسلامية / 3.43 /

وهذا يعني ان البنوك التقليدية تحقق عائد على الأصول اعلى مما تحققها البنوك الإسلامية

وللتأكد من معنوية الفروقات تم اجراء اختبار T للعينتين المستقلتين وكانت النتائج :

الجدول رقم / 6/ نتائج اختبار T للعنتين المستقلتين للبنوك عينة الدارسة:

المصدر : مخرجات برنامج SPSS

يلاحظ من الجدول السابق ان قيمة T المحسوبة والبالغة / 0.102 / بينما
قيمة T الجدولية والبالغة /1.69 /
وهذا يعني أن قيمة T الجدولية اكبر من قيمة T المحسوبة وقيمة SIG والبالغة /0.504/ أكبر من 0.05 لذلك نرفض فرضية البديل ونقبل فرضة العدم التي تنص على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في العائد على الأصول المتحقق بين البنوك التقليدية والإسلامية.

- اختبار الفرضية الثانية:

تنص الفرضية الثانية على انها:

- . لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في العائد على حقوق الملكية المتحقق بين البنوك التقليدية والإسلامية.
- لأختبار الفرضية الثانية تم حساب المتوسط الحسابي للعائد على حقوق الملكية في كل من البنوك الإسلامية والتقليدية وكانت النتائج موضحة بالجدول التالي :
- الجدول رقم / 7 / المتوسط الحسابي للعائد على حقوق الملكية :

**Group Statistics**

| | TYPE | N | Mean |
|---|---|---|---|
| العائد على حقوق الملكية | تقليدي | 18 | 9.2706 |
| | إسلامي | 15 | 8.7093 |

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

يلاحظ من الجدول السابق أن متوسط العائد على حقوق الملكية في البنوك التقليدية البالغ / 9.27 / وان المتوسط العائد على حقوق الملكلية في البنوك الإسلامية / 8.70/

وهذا يعني ان البنوك التقليدية تحقق عائد على حقوق الملكية اعلى مما تحققها البنوك الإسلامية

وللتأكد من معنوية الفروقات تم اجراء اختبار T للعينتين المستقلتين وكانت النتائج موضحة بالجدول التالي

الجدول رقم / 8 / نتائج اختبار T للعنتين المستقلتين للبنوك عينة الدارسة :

**Independent Samples Test**

| | | Levene's Test for Equality of Variances | | t-test for Equality of Means | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | F | Sig. | T | Df |
| العائد على حقوق الملكية | Equal variances assumed | .017 | .897 | .288 | 31 |
| | Equal variances not assumed | | | .294 | 30.943 |

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

يلاحظ من الجدول السابق ان قيمة T المحسوبة والبالغة / 0.288 / بينما قيمة T الجدولية والبالغة /1.69 /

وهذا يعني أن قيمة T الجدولية اكبر من قيمة T المحسوبة وقيمة SIG والبالغة /0.897/ أكبر من 0.05 لذلك نرفض فرضية البديل ونقبل فرضة العدم التي تنص على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في العائد على حقوق الملكية المتحقق بين البنوك التقليدية والإسلامية.

- اختبار الفرضية الثالثة:

تنص الفرضية الثالثة على انها:

. لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في العائد على رأس المال المتحقق بين البنوك التقليدية والإسلامية.

- لأختبار الفرضية الثالثة تم حساب المتوسط الحسابي للعائد على رأس المال في كل من البنوك الإسلامية والتقليدية وكانت النتائج موضحة بالجدول التالي :
- الجدول رقم / 9 / المتوسط الحسابي للعائد على رأس المال

**Group Statistics**

| | TYPE | N | Mean |
|---|---|---|---|
| العائد على راس المال | تقليدي | 18 | 26.1294 |
| | اسلامي | 15 | 17.5413 |

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

يلاحظ من الجدول السابق أن متوسط العائد على رأس المال في البنوك التقليدية البالغ / 9.27 / وان المتوسط العائد على رأس المال في البنوك الإسلامية / 8.70/

وهذا يعني ان البنوك التقليدية تحقق عائد على رأس المال اعلى مما تحققها البنوك الإسلامية

وللتأكد من معنوية الفروقات تم اجراء اختبار T للعينتين المستقلتين وكانت النتائج موضحة بالجدول التالي

الجدول رقم / 10 / نتائج اختبار T للعنتين المستقلتين للبنوك عينة الدارسة

**Independent Samples Test**

| | | Levene's Test for Equality of Variances | | t-test for Equality of Means | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | F | Sig. | T | Df |
| العائد على راس المال | Equal variances assumed | 2.078 | .159 | 1.070 | 31 |
| | Equal variances not assumed | | | 1.100 | 30.629 |

المصدر : مخرجات برنامج SPSS

يلاحظ من الجدول السابق ان قيمة T المحسوبة والبالغة /1.07/ بينما قيمة T الجدولية والبالغة /1.69 /

وهذا يعني أن قيمة T الجدولية اكبر من قيمة T المحسوبة وقيمة SIG والبالغة /0.897/ أكبر من 0.05 لذلك نرفض فرضية البديل ونقبل فرضة العدم التي تنص على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في العائد على حقوق الملكية المتحقق بين البنوك التقليدية والإسلامية.

**المطلب الثاني: الأدوات والإجراءات المتبعة في الدراسة الميدانية:**

**الفرع الأول: الأدوات المستخدمة**

تم الاعتماد في عرض وتحليل البيانات على البرنامج الإحصائي ( spss )

**الفرع الثاني: الإجراءات المتبعة في الدراسة الميدانية**

1) **تحديد النموذج المستخدم في الدراسة:**

تعتبر النسب المالية من أهم الأدوات المستخدمة لقياس الربحية المصرفية، حيث اعتمدنا على مؤشرات الربحية واخترنا أربع مؤشرات مؤشر العائد على حقوق الملكية (ROE) ومؤشر العائد

على إجمالي الأصول(ROA) ومؤشر على رأس المال لاعتبارهما مؤشرات متكاملة وشاملة لتقييم الربحية للبنوك محل الدراسة.

**المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج المتواصل إليها**:

يشتمل هذا المبحث على مطلبين:

المطلب الأول يتعلق بعرض النتائج الدراسة ومناقشتها وفي المطلب الثاني سنحاول تحليل النتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها ومناقشتها.

[1]عبد الهادي الفضلي، معاملات البنوك التجارية، الطبعة الأولى، دار العلوم لطباعة ،2007، ص23: الموقع وتاريخ التحميل:

http://www.alfaqaha.net/hone/media/files consulté 2 014/02/10à11:25.

[2] عمر محمد فهد شيخ عثمان، مرجع سابق، ص: 71.

[3] . المادة 114 من القانون 10/90 الصادر بتاريخ 1990/04/14 المتعلق بقانون النقد و القرض.

[4] . شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية،ط2، الجزائر ،1992 ، ص.24-25.

[5]. خليل الشماع، إدارة المصارف، جامعة بغداد ،كلية الإدارة والاقتصاد، سلسلة دراسات في إدارة الأعمال ، الطبعة الثانية، بغداد 1975، ص3 .

[6]. فريد الصلح، موريس النص، لمصرف و الأعمال المصرفية، بيروت، الأهلية للنشر و التوزيع ،1989، ص13.

[7] . زياد سليم رمضان، محفوظ أحمد جودة، ادارة البنوك، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان ،2003، ص 03..

[8].خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية، ) الطرق المحاسبية الحديثة(، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان ،2003، ص 15.

[9] .بوسنة كريمة، البنوك الأجنبية كمصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر-دراسة حالة البنوك الفرنسية-، مذكرة ماجستير تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان ،،2011، ص6.

[10] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان ات١طبوعات الجزائرية، الجزائر ،2000، ص14.

[11]. الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 39.

1. الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 45.

قانون النقد والقرض.91-01،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 06، الصادر بتاريخ 9911/14/08، ص 532.

[12]. خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص18.

[13] شاكر القزويني، مرجع سبق ذكره، ص 32.

14 خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 18.

[15] خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 18.

[16]. منهل مطر ديب شوتر، رضوان وليد العمار، النقود و البنوك، عمان مؤسسة الآلاء للطباعة و النشر، 1996 ، ص182 .

[17] فلاح الحسن الحسيني، المؤيد عبد الرحمن الدوري، ادارة البنوك مدخل كمي و استراتيجي معاصر، عمان دار وائل للنشر، 2000،ص44.

[18]. www.wékipédia.com .

[19]. دليل المحاسبين على وقع: www.jps-dir.net، اطلع عليه بتاريخ 2013/04/28.

[20].اتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، مطابع الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، مصر الجديدة، القاهرة ،1977، ص.10

[21] .محمد سعيد سلطان وآخرون: إدارة البنوك، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ،1989، ص53-.54

[22] عبد المنعم محمد مبارك، محمود يونس: اقتصاديات النقود والصيرفة والتجارة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية ،1996، ص173.

[23]- نجاة موسى إثر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال على ربحية البنوك التجارية مذكرة ماستر جامعة ورقلة 2011، ص67.

[2]http://www.mng.kufauniv.com/teaching/redahasahib/section%20niyen.doc

[1]-ابو زعيتر **العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين** رسالة ماجيستير غير منشورة الجامعة الاسلامية غزة، 2006، ص35.

[1]- نجاة موسي، مرجع سبق ذكره، ص 67.

[1]عبد الله خبابة، الاقتصاد **المصرفي**، دار الجامعة الجديدة، مصر ،2013، ص: 961.

[1]

//www.mng.kufauniv.com/teaching/redahasahib/section%20niyen.doc:http

[1]-لانا نبيل زهرا **اثر السيولة الدراية والملاءة المالية على ربحية المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية**، رسالة ماجستير، جامعة تشرين سوريا 2014، ص396

[1]-نجاة موسى، مرجع سابق، ص69،70.

[1]-أبو زعيتر، المرجع السابق70-71.

[1]سامر جلدة، مرجع **سابق**، ص: 211.

[1]عبد الله خبابة، م **رجع سابق**، ص: 171.

[1]- الرشدان ايمن احمد-محددات **الربحية في المصارف التجارية الأردنية**-رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت عمان،2002، ص30

- د. منير إبراهيم هندي **-إدارة البنوك التجارية " مدخل اتخاذ القرارات"**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية - الطبعة الثالثة 2000، ص 433-434.

[1]-احمد حسين احمد المشهراوي-اثر **متغيرات عناصر المركز المالي في ربحية المصارف الإسلامية**-رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007، ص6.

[1] Sam srinivasulu « ALM Straregy: seeing the Big Balance .sheet, vol 6, No. 1, 1997, p 32 -

[1]-خالد وهيب الراوي **– إدارة العمليات المصرفية** – الطبعة الثانية، دار المناهج للنشر، الأردن ،2003، ص 324.

[1]**-**ابو زعيتر**_مرجع سابق**، ص27 -28.

[1]- خمقاني ياسمينة **– قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية**- مذكرة ماستر، غير منشورة، جامعة ورقلة، 2014، ص10.

[2]http://cbl.gov.ly/new/index.php?cid=75&id=761

[1]-منير ابراهيم الهندي-إدارة **البنوك التجارية "مدخل اتخاذ القرارات "المكتب العربي الحديث"**-الإسكندرية الطبعة الثالثة،2000، ص433،434.

[1]-نجاة موسى-مرجع سبق ذكره، ص74.

[1]محمد علي سميران، وجهة **نظر حول المصارف الإسلامية**، المؤتمر الدولي للمصارف الإسلامية، جامعة أل البيت ،5-2011/40/6، ص: 2.

[1]محي الدين يعقوب أبو الهول، **تقييم أعمال البنوك الإسلامية الاستثمارية**، دار النفائس، الأردن ،2012، ص:87.

سليمان ناصر، عبد الحميد بوشرمة، متطلبات **تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر**، مجلة الباحث، الجزائر العدد السابع، ورقلة ،2010، ص: 503.

31عبادة، إبراهيم، (2008). (مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية، دار النفائس، عمان، ص17)

32 االزحلي. وهبة (2007) المعاملات المالية المعاصرة. دار الفكر. دمشق. سورية. ص516

33دليل الخدمات والمنتجات والحلول المصرفية مقدمة من البنوك الإسلامية العاملة في الأردن 2015م .(جمعية البنوك في الأردن، 19ص )

34 الزحيلي، وهبة، المعاملات المالية المعاصرة، مرجع سابق،ص518

35عريقات، حربي؛ عقل، سعيد.2012م (إدارة المصارف الإسلامية، دار وائل للنشر والتوزيع، 92. عمان)

، ح 30 عريقات، ربي؛ عقل، سعيد، 2012م.ادارة المصارف الإسلامية. مرجع سابق.93-92

[1]محمد علي سمران، **مرجع سابق**، ص : 3.

[1] www.albawaba.com consulté05/02/2014à15:15.

[1]سليمان ناصر، تطور **صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية**، الطبعة الأولى، نشر جمعية التراث، غرداية ،2002، ص: 282.

[1]أمارة محمد يحي عاصي، تقييم **الأداء في المصارف الإسلامية دارسة حالة البنك الإسلامي الأردني**، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة حلب، سوريا ،2010، ص: 152

[1]هاجر زوارقي، إدارة **المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية دارسة حالة بنك البركة الجزائري**، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف ،2012 ص

: 21.

[1]عبد اللطيف طيبي ،**التطبيقات المتمايزة لتقنيات التمويل والاستثمار في العمل المصرفي الإسلامي من منظور العائد والمخاطرة دراسة حالة بنك البركة الج زائري**، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ،2009، ص : 56.

[1]نوال بن عمارة ،**الصكوك الإسلامية ودورها في تطوير السوق المالية الإسلامية**، مجلة الباحث، الجزائر، العدد التاسع، ورقلة ،2011، ص : 2.

[1]محي الدين يعقوب أبو الهول ،**مرجع سابق**، ص : 49.

خالد أمين عبد الله، حسين سعيد سعيفان ،**العمليات المصرفية الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار وائل لنشر، عمان ،2008، ص : 171.

[1]محمد الطاهر قادري، البشير جعيد ،**عموميات حول المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول**، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي، جامعة غرداية ،32- 42 فيفري 2011، ص : 61.

[1]محي الدين يعقوب أبو الهول ،**مرجع سابق**، ص .95 :

[1]سليمان ناصر، عبد الحميد بوشرمة ،**مرجع سابق**، ص : 013.

[1]محي الدين يعقوب أبو الهول ،**مرجع سابق**، ص .96 :

[1]طارق عبد العال حماد، **تقييم أداء البنوك التجارية-تحليل العائد والمخاطرة**-، الدار الجامعية، مصر،2001، ص: 18.

[1]محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، مصر ،2005، ص: 174.

[1]طارق عبد العال حماد ،**مرجع سابق** ، ص : 48.